

لجنة التحكيم:

تضم لجنة التحكيم الخاصة بجائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نخبة من الأساتذة والأكاديميين وأصحاب الخبرة في مجال العلاقات العامة والإعلام من الخليج العربي.

شروط المشاركة في الجائزة:

- أن تكون الحملة بكاملها أو جزء منها في الفترة ما بين ١ نوفمبر ٢٠٠٦ و ١ نوفمبر ٢٠٠٧ علماً بأن هذه الفترة تتضمن الاستعداد والشروع في العمل وليس بالضرورة إتمامه بشكل نهائي.
- المشاركة مفتوحة للقطاعين العام والخاص والجهات غير الربحية.
- يتم قبول وتحفيز المشاركات المتعددة، كما يمكن لمشاركة واحدة أن تدخل في أكثر من فئة.
- الالتزام بالموعد النهائي لتسليم الطلبات وهو ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

معايير تقييم المشاركة (محتوى ملخص المشاركة)

عند كتابة ملخص المشاركة الذي يتراوح بين ٣ و ٥ صفحات يرجى ذكر المعلومات التالية:

- ١ . اسم الشركة المتقدمة .
- ٢ . عنوان المشاركة (كما تود أن تكتب على الجائزة).
- ٣ . ملخص الأنشطة والحملات التي تمت رعايتها ودعمها من قبل المؤسسة .
- ٤ . ملخص الأنشطة والحملات التي تمت تنظيمها من قبل المؤسسة .
- ٥ . الأهداف .
- ٦ . الخطة الاستراتيجية .
- ٧ . الأداء والإنجازات .
- ٨ . تقييم الأداء والنتائج .

المواد المرفقة:

إرفاق أي مواد مكمل وموثقة لنجاح النشاط أو الحملة التي قامت بها المؤسسة، كالتالي:

- ١ . تغطيات صحفية .
- ٢ . صور .
- ٣ . أقراص مدمجة CD - DVD .
- ٤ . بيانات وإحصائيات علمية .
- ٥ . بحوث ومواد علمية .

الأهداف :

- زيادة تفاعل الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص مع قضايا المجتمع المختلفة.
- رفع درجة الوعي بأهمية مسؤولية المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص تجاه المجتمع.
- الحث على دعم الأنشطة والفعاليات الاجتماعية المختلفة.

الفكرة العامة لملتقى "جائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"

ملتقى سنوي يعد تظاهرة اقتصادية اجتماعية يتم من خلاله توزيع جوائز تقديرية للمؤسسات والشركات المختلفة التي أدت دورا واضحا وكبيراً تجاه دعم وإقامة الفعاليات والأنشطة التي تصب باتجاه المسؤولية الاجتماعية، بعد تقييمها من قبل لجنة أكاديمية خليجية متخصصة، إضافة إلى أساتذة أكاديميين متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة.

الشروط العامة للتقديم :

- أن تكون الشركة المتقدمة خليجية المنشأ ولها مقر في الكويت.
- يجب على الشركة المتقدمة أن تعد ملخصاً يتراوح بين ٣ و ٥ صفحات عن كل المعايير الخاصة بنيل الجائزة باللغة العربية أو الإنجليزية، مرفقاً بالمواد المعززة للشرح كما هو مبين في معايير التقييم.
- الالتزام بالموعد النهائي لتسليم الطلبات وهو ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

قطاعات المشاركة في الجائزة :

- ١- الشركات العاملة في قطاع البنوك، الاستثمار، الصناعة، الاتصالات، العقار، التأمين، الخدمات والطاقة.
- ٢- الشركات القائمة والمنفذة للحملات الإعلامية (يتطلب موافقة مطبوعة من الجهة التي تبنت الحملة) للمسؤولية الاجتماعية.
- ٣- المؤسسات غير الربحية التي تنفذ أعمالاً وأنشطة للمسؤولية الاجتماعية في دولة الكويت.



مقدمة :

لم يعد تقييم الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص يعتمد على عوائدها وربحياتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات والمؤسسات تعتمد في بناء سمعتها ومكانتها على مراكزها المالية فقط، إذ ظهرت وانتشرت مفاهيم حديثة من شأنها أن تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية في شتى أنحاء العالم.

ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أدركت الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتبهدت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الربحية، والمشاركة في نشاطات المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.



ومن المتعارف عليه أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست شركات خيرية، وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح للملاك أو المستثمرين. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح معتمداً على أمور غير مقبولة أخلاقياً أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد.

إضافة إلى ذلك، فإن الدور الرئيسي الذي تؤديه الشركات والمؤسسات - كونها أحد أبرز المصادر الرئيسية للدخل والتطوير واستحداث فرص العمل في الدولة - يتطلب منها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة، إذ إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصرنا الحالي تتسم بالتغير السريع مما يتطلب من هذه الشركات مواكبة هذا التطور بما يعود بالنفع على المجتمع بالشكل الأنسب.

إن قيام الشركات والمؤسسات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، إضافة إلى المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، وخلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

ومن الفوائد التي تجنيها الشركات والمؤسسات التي تهتم بأداء واجبها ومسؤوليتها تجاه المجتمع تقليص تكاليف التشغيل وتحسين الصورة العامة لأصناف منتجاتها وسمعتها، وزيادة المبيعات، وولاء العملاء، وزيادة الإنتاجية والتنوعية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها صفة ديناميكية وواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لا يخفى على أحد أن الدور المطلوب من الشركات والمؤسسات التجارية اليوم لم يعد دورا تقليديا محصورا في الأهداف المادية، كتحقيق الأرباح والعوائد، وإنما تعداه ليتناول جانبا مهما من جوانب الحياة، في ظل انفراط عقد كثير من السلوكات والمفاهيم الاجتماعية التي بدأت تختفي ملامحها وتذوب في عالم التطور وتسارع خطى الزمن.



وبدأت بعض الجهات الخاصة، وحتى العامة، بتبني مسؤولية غاية في الأهمية، إدراكا منها لقدرتها على التأثير، ولتوفر كل العناصر التي تؤهلها لهذا الدور الفعال، فكانت النتائج باهرة، الأمر الذي انعكس إيجابا على اسم هذه الشركات والمؤسسات، وسمعتها ومكانتها.

ومع بروز مفاهيم جديدة مثل (المسؤولية الاجتماعية للشركات)، بدأت تظهر على الساحة أدوار جديدة غير تقليدية، تبنتها جهات آمنت بأنها جزء من هذا المجتمع، وأن دورها لا بد أن يتعدى الأرباح والأرقام والنسب، فاستشعرت المسؤوليات التي تقع على عاتقها... وهنا كانت البداية.

وإيماننا من القائمين على ملتقى (جائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات) بضرورة تكريم مثل هذه الجهات، والوقوف عند دورها البارز والفعال الذي قامت به في مجتمعنا، ولدت فكرة الجائزة والتكريم... بهدف المساهمة بشكل أساسي في رفع درجة الوعي بمسؤولية المؤسسات، بشقيها الحكومي والخاص، تجاه المجتمع، وزيادة تفعيل هذا الدور من خلال الأنشطة والفعاليات التي تأتي بمردودها الإيجابي اجتماعيا وأخلاقيا على المجتمع ككل.

وحرصا على تحقيق الموضوعية والكفاءة في تحديد الجهات الفائزة بجائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فقد ضمت لجنة التحكيم نخبة من الأساتذة والأكاديميين وأصحاب الخبرة في مجال العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية والإعلام من الكويت وبقية دول الخليج العربي.

ويعكس تعدد الفئات التي يجوز لها المشاركة في الجائزة، رغبة الجهة القائمة على الجائزة في إتاحة الفرصة لكل من حاول، وكل من بدأ، وكل من نجح، لأن يبادر ويضع تجربته تحت مجهر اللجنة، لتكتشف بخبراتها نقاط قوة لم تبد واضحة لأصحاب المؤسسة أو الشركة المشاركة، مما قد يؤهلها للمنافسة على الجائزة بسبب توفر رؤية قوية في استراتيجيتها، أو في تجربتها، أو حتى في هدف بسيط ركزت عليه وحققته بإمكانات أبسط بكثير من إمكانات جهات ضخمة أخرى.

تحية لكل الجهات المشاركة، وللدور الفعال الذي بدأت تخطوه لنفسها، إدراكا منها لأهمية دورها وتفاعلها مع قضايا المجتمع وهمومه.

إقبال الأحمد

الرئيس الفخري

لجائزة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الشركاء الأعلاميين :



بإدارة وتنظيم :



تصوير فراس يوسف مال الله

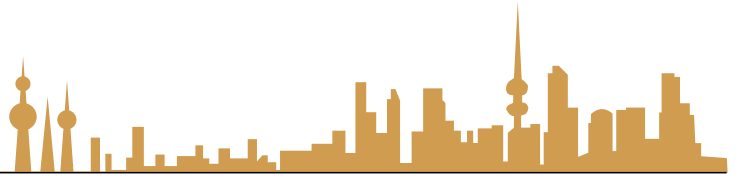
© ٢٠٠٧ جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز طباعة أو نسخ أو تصوير أي مادة من هذه المطبوعة إلا بإذن خطي من شركة بريدج للعلاقات العامة.

الكويت ٢٠٠٧

جائزة CSR

جائزة المسؤولية الاجتماعية



جائزة المسؤولية الاجتماعية
Corporate Social Responsibility

www.csraward.com